

أثر المدخرات المصرفية على الأداء المالي للمصارف: دراسة تطبيقية على بنك الخرطوم

The impact of bank savings on the financial performance of banks: An applied study on the Bank of Khartoum

آمنة الناجي موسى داؤود *

¹ كليات الخليج (المملكة العربية السعودية)، amn.n.dawod@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/30

تاريخ القبول: 2024/12/10

تاريخ الاستلام: 2024/12/06

ملخص: باللغة العربية

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين المدخرات المصرفية والأداء المالي في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022). توصلت الدراسة الى وجود علاقة إيجابية قوية بين معدلات نمو المدخرات ونمو صافي الأرباح، كذلك أظهرت علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائيًا بين المدخرات ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية . كما أكدت وجود علاقة عكسية ودالة إحصائيًا بين إجمالي المدخرات ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع، مما يعكس سياسة مصرفية أكثر تحفظًا في استخدام المدخرات للتمويل.

الكلمات المفتاحية: المدخرات المصرفية، الأداء المالي، تحليل مالي، استراتيجيات مصرفية، التمويل المصرفي.

تصنيف JEL: G21 ، G32 ، D24 ، M41 ، E44

Abstract:

The study aimed to analyse the relationship between bank savings and financial performance in the Bank of Khartoum during the period (2018-2022). The study found a strong positive relationship between savings growth rates and net profit growth, as well as a weak and statistically insignificant relationship between savings and the percentage of investment in securities. It also confirmed an inverse and statistically significant relationship between total savings and the ratio of financing to total deposits, which reflects a more conservative banking policy in using savings for financing.

Keywords: keywords1; Bank Savings, Financial Performance, Financial Analysis, Banking Strategies, Banking Strategies, Banking Finance

Jel Classification Codes: G21 ، G32 ، E44 ، M41 ، D24

*آمنة الناجي موسى داؤود

1. مقدمة:

يمثل الأداء المالي للمصارف أحد أهم المؤشرات التي تعكس قوتها واستقرارها، حيث يعكس قدرتها على تحقيق الأرباح، إدارة الاستثمارات، وتلبية التزاماتها المالية. يشمل الأداء المالي مجموعة من المؤشرات مثل نمو الأرباح، نسبة الاستثمارات، ونسبة التمويل إلى الودائع، والتي تعطي صورة واضحة عن كفاءة البنك في استخدام موارده لتحقيق أهدافه الاستراتيجية. لذلك، فإن دراسة العوامل المؤثرة على الأداء المالي تُعدّ من الأولويات التي تساعد على فهم ديناميكية العمل المصرفي وتعزيز استدامة القطاع المصرفي.

تُعدّ المدخرات المصرفية أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في بناء قاعدة مالية قوية للبنوك، حيث تعتبر الودائع المصدر الأساسي للتمويل والانطلاق نحو تقديم التمويلات والاستثمارات. تمثل المدخرات المصرفية الأموال التي يودعها العملاء في الحسابات الجارية والادخارية، والتي تُستخدم بصورة مباشرة في تقديم التمويل والاستثمار لتحقيق العوائد. ومن هنا، فإن زيادة حجم المدخرات المصرفية تعزز من قدرة البنوك على توفير مصادر تمويلية مستقرة، مما ينعكس على أدائها المالي.

تشير الدراسات والابحاث إلى وجود تأثير مباشر للمدخرات المصرفية على الأداء المالي للمصارف، حيث تمكّن المدخرات المصرفية البنوك من تعزيز قدرتها على الاستثمار وتحقيق العوائد. زيادة المدخرات المصرفية توفر للبنوك موارد مالية إضافية تُستخدم في توسيع الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، مما يؤدي إلى تحسين المؤشرات المالية مثل نمو الأرباح وتقليل المخاطر المرتبطة بالتمويل. بناءً على ذلك، فإن تحليل العلاقة بين المدخرات المصرفية والأداء المالي لبنك الخرطوم يُعدّ ضرورياً لفهم مدى مساهمة هذا العامل في تحقيق أهداف البنك المالية والاستراتيجية.

1.1 مشكلة الدراسة

على الرغم من التطورات الملحوظة في القطاع المصرفي، لا يزال الأداء المالي للبنوك يواجه تحديات كبيرة تتعلق بكفاءة إدارة الموارد المالية، وخاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والمالية. يعد فهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي، مثل المدخرات المصرفية، أمراً ضرورياً لتحسين استمرارية البنوك وزيادة قدرتها على تحقيق الأرباح والاستثمار. لذا، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: ما أثر المدخرات المصرفية على الأداء المالي لبنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)؟، وتتفرع منه التساؤلات التالية:

- ما العلاقة بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)؟

- ما العلاقة بين المدخرات المصرفية ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية لبنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)؟

- ما العلاقة بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)؟

2.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة العملية في تسليط الضوء على العلاقة بين المدخرات المصرفية والأداء المالي، مما يساعد الباحثين والمهتمين في المجال المحاسبي والمصرفي على فهمهم لدور المدخرات المصرفية في تعزيز استمرارية البنوك وتحقيق أهدافها المالية.

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في تقديم معلومات لمساعدة متخذي القرار في بنك الخرطوم حول كيفية استغلال المدخرات المصرفية بشكل أمثل لتحسين الأداء المالي. كما تساعد النتائج المتوقعة على وضع سياسات مالية واستثمارية تدعم تحقيق التوازن بين التمويل والاستثمار، مما يعزز من كفاءة البنك وقدرته على مواجهة التحديات الاقتصادية المستقبلية.

3.1 أهداف الدراسة

- تحليل العلاقة بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)

- دراسة العلاقة بين المدخرات المصرفية ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية لبنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)

- تقييم العلاقة بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)

4.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)

الفرضية الثانية: توجد علاقة إيجابية بين المدخرات المصرفية ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية لبنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)

الفرضية الثالثة: توجد علاقة عكسية بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)

2. الدراسات السابقة:

1.2 Maktouf&Hazem (2020) هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك المنصور للاستثمار خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2018، من خلال تحليل عناصر نموذج CAMELS التي تشمل كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية المخاطر السوقية. توصلت الدراسة إلى أن البنك حصل على التصنيف الثالث بالنسبة لأدائه المالي وفقاً لنتائج التصنيف المركب لنموذج CAMELS، مما يشير إلى وجود ضعف في إدارة موجودات البنك.

2.2 Rashid& Mahmoud (2022) هدفت الدراسة إلى تحليل دور استثمار الفرص وتبني المخاطر في الأداء المصرفي، وفق أربعة مؤشرات للأداء المصرفي (مؤشر كفاية رأس المال، ومؤشر الربحية، ومؤشر السيولة، ومؤشر النشاط) في تحقيق الريادة في المصارف. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير بين خصائص السلوك الريادي والأداء المصرفي.

3.2 دراسة راجع، وبوران (2020م) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي من خلال تقييم الأداء المالي لبنك الخرطوم، مع التركيز على العلاقة بين المدخرات المصرفية وصافي الأرباح، ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية، ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح، مما يعكس قدرة البنك على استغلال المدخرات بشكل فعال. كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة إيجابية قوية بين المدخرات ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية. بالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى وجود علاقة عكسية بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع، مما يشير إلى اعتماد البنك على سياسة مصرفية أكثر تحفظاً.

4.2 دراسة عبد الرحمن (2022م) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام ضمان الودائع كشبكة أمان مالي رئيسية، مع التركيز على تجربة مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن نظام ضمان الودائع لا يشمل جميع الأموال المودعة، حيث توجد ودائع مستثناة من التعويض. كما أظهرت النتائج أن هناك حداً أقصى للتعويض، بحيث لا يتجاوز مليوني دينار جزائري، بغض النظر عن عدد الودائع المودعة لدى نفس البنك. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز وتطوير نظام ضمان الودائع وزيادة الثقافة المالية والتوعية بدوره في إدارة الأزمات.

5.2 Hamdy, N. A., & Kurdi, I. A. (2023) هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المدخرات المصرفية وصافي الأرباح، ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية، ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في بنك الخرطوم خلال الفترة من 2018 إلى 2022. توصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين معدلات نمو

المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح، مما يعكس قدرة البنك على استغلال المدخرات بشكل فعال. في المقابل، لم تظهر الدراسة علاقة إيجابية ذات دلالة بين المدخرات ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية، مما يشير إلى أن البنك قد لا يستخدم المدخرات بشكل كافٍ في الاستثمارات. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع، مما يدل على اعتماد البنك على سياسة مصرفية أكثر تحفظاً

6.2 تتميز دراسة الباحثة عن الدراسات السابقة بتناولها العوامل المؤثرة في أداء بنك الخرطوم من خلال تحليل العلاقة بين المدخرات وصافي الأرباح، ونسبة الاستثمار، ونسبة التمويل، مما يوفر رؤية شاملة حول كيفية تأثير هذه المدخرات على الأداء المالي. بينما تركز الدراسات السابقة مثل دراسة (Maktouf & Hazem (2020 على تقييم الأداء المالي من خلال نموذج CAMELS ، ودراسة Rashid & Mahmoud (2022 التي تحلل دور الاستثمار في تحقيق الريادة المصرفية، فإن دراسة الباحثة تتفرد بتسليط الضوء على العلاقة المباشرة بين المدخرات والأداء المالي، مما يملأ فجوة بحثية في هذا المجال. كما أن دراسة راجع وبوران (2020) قد أظهرت علاقة إيجابية بين المدخرات وصافي الأرباح، لكنها لم تتناول الفروق الدقيقة في كيفية تأثير هذه المدخرات على استراتيجيات التمويل، وهو ما قامت به الباحثة. بالتالي، تقدم دراسة الباحثة مساهمة قيمة من خلال تحليلها العميق للعوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف، مما يعزز فهمنا لكيفية استغلال المدخرات المصرفية بشكل فعال.

3.1.3 الأطار المفاهيمي للمدخرات المصرفية وأداء المصارف

1.3 مفهوم وأهمية المدخرات المصرفية

تعد المدخرات المصرفية ديوناً واجبة الدفع على المصارف، وسلامة النظام النقدي تعتمد على سلامة أدواته كالنقود والودائع، حيث يشكل أي تهديد لهذه الودائع خطراً على استقرار النظام النقدي، مما أوجب استحداث أنظمة لضمان الودائع لتعويض المودعين عن خسائهم عند تعثر المصارف (بوفاسة وسحارير، 2019، ص 24). وفي هذا الإطار، تمثل الودائع المصرفية عقوداً يلتزم فيها المصرف برد مبلغ مماثل للمودع عند الطلب أو وفق شروط محددة، مع امتلاك المصرف الحق في استخدام الأموال المودعة لأغراضه (طه، 2005، ص 61). كما تُعرف الودائع بأنها ديون مستحقة على المصارف يمكن استخدامها لتسوية الالتزامات، ولا تقتصر نشأتها على إيداع الأموال فقط، بل تشمل أيضاً الإقراض المصرفي (عبد الله، 1999، ص 245). وتتنوع الودائع بين ودائع تحت الطلب، وودائع بالإخطار، وودائع لأجل، وودائع ادخارية، ولكل نوع خصائصه من حيث آجال الاسترداد وأسعار الفائدة (طه، 2005، ص 63). وتعد المدخرات المصرفية من أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية الجزائرية في دعم أنشطتها، لما لها من دور كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (بن حمزة

وعمر، 2022). وبفضل هذه المدخرات، يتمكن النظام المصرفي من خلق الائتمان الذي يساهم بدوره في تعزيز النشاط الاقتصادي والتجاري (عباس، 2021، ص48).

2.3 مفهوم ومؤشرات إداء المصارف

يُعتبر الأداء المالي للمصارف عن مدى نجاحها في تنفيذ أنشطتها المختلفة باستخدام مؤشرات مالية مثل الربحية، والتي تعكس المركز المالي للمصرف من خلال عناصر الميزانية، وحساب الأرباح والخسائر، وقائمة التدفقات النقدية التي تصوّر أعمال المصرف خلال فترة زمنية معينة (جمعة، 2002، ص37). يُعرف الأداء المالي أيضًا بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق هامش أمان يمكنها من مواجهة المخاطر المالية وتجنب الإعسار (عبد الغني، 2006، ص42). كما يُستخدم الأداء المالي لتحفيز العاملين والإدارة على تحسين النتائج المالية، مما يساعد في التعرف على الوضع المالي للمصرف في لحظة معينة أو خلال فترة زمنية محددة (الخطيب، 2010، ص84).

من جهة أخرى، يُعد الأداء المالي الركيزة الأساسية لتحسين كفاءة المصرف عبر تحليل الانحرافات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية، وفحص الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة وجهد وزمن (الطويل، 1997، ص254؛ منصور، 2003، ص296). كما يُعرف بقياس الأداء الفعلي مقارنةً بالأهداف المخطط لها، مما يتيح اتخاذ الإجراءات لتحسين الأداء (عبد المحسن، 2006، ص5). بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الأداء المالي عملية لتوجيه الأنشطة المصرفية نحو تحقيق الأهداف المحددة (مطر، 2000، ص411)، ويُعرف أيضًا على أنه تقييم شامل لخطط وأهداف وإجراءات التشغيل، لضمان كفاءة استخدام الموارد المتاحة (عبد الله، 1999، ص189).

تُعد مؤشرات الأداء المالي أداة رئيسية لتقييم المصارف، حيث تُترجم النتائج التشغيلية إلى مؤشرات مالية تُستخدم لتحديد مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية. ومن أبرز هذه المؤشرات:

معدل العائد على الأصول (ROA): يقيس قدرة الإدارة على تحقيق الأرباح من الأصول المتاحة، ويُحسب بقسمة الأرباح الصافية على إجمالي الأصول، مما يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والاستثمارية (الخلافة، 2010، ص93).

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): يوضح العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم، ويأخذ في الاعتبار الأنشطة التشغيلية والتمويلية، مما يشير إلى كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل (السيسي، 1997، ص34).

نسب السيولة: تقيس قدرة المصارف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل باستخدام النقدية المتاحة، وتشير إلى أهمية السيولة في الحفاظ على ثقة المودعين (العامري، 2007، ص115).

نسب الربحية: تعكس مدى قدرة المصارف على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها، مما يعزز ثقة المستثمرين والمودعين (طایل، 2006، ص9).

نسب ملائمة رأس المال: تُظهر مدى توفر الأموال اللازمة لتغطية الأصول الثابتة ومواجهة المخاطر، مما يعزز ثقة المودعين (محمود، 1996، ص18).

نسب توظيف الأموال: تُقيس كفاءة المصارف في استخدام الأموال المتاحة لتحقيق عوائد استثمارية مرتفعة (نصر، 2009، ص66).

نسب الرافعة المالية: تُشير إلى استخدام الديون في تمويل الأنشطة، مما يؤثر على قدرة المصرف على تحقيق أرباح (إديسي، 2009، ص159).

نسب معدل الدوران: تُقيس كفاءة إدارة الموجودات مثل المخزون والذمم المدينة لتحقيق مبيعات وأرباح أكبر (الخطيب، 2010، ص56).

نسب التقييم: تُعبر عن تقييم الأسهم في السوق المالي بناءً على المخاطرة والعائد، مما يعكس الأداء الشامل للمصرف.

نسب النمو: تُقيّم معدلات نمو المصرف في إطار النمو الاقتصادي العام، وتشمل مؤشرات مثل نمو المبيعات والدخل الصافي والقيمة المضافة.

هامش إجمالي الربح: يُظهر كفاءة عمليات التشغيل من خلال تحليل تكاليف المبيعات مقارنة بالمبيعات الصافية.

إجمالي الأصول: يُعد مقياساً لحجم المصرف ويمثل الموارد الاقتصادية المتاحة التي تُستخدم في العمليات المستقبلية (القطامين، 1995، ص208).

3.3 أثر المدخرات المصرفية على أداء المصارف

تُعد المدخرات المصرفية مصدراً رئيسياً للموارد المالية التي تعتمد عليها المصارف لتقديم القروض وتحقيق الأرباح. حيث أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين حجم المدخرات المصرفية وكفاءة الأداء المالي للمصارف، مما يُبرز أهمية جذب هذه المدخرات، خاصة الاستثمارية منها، لتعزيز التنافسية وزيادة العوائد المالية (عبندة وعامر، 2018). تتأثر هذه العلاقة بعوامل مثل إمكانيات البنك، السياسات والاستراتيجيات المتبعة، والخدمات المصرفية المقدمة (حسنين والمهدي عاشور، 2023، ص376). لذا، يُوصى بإجراء دراسات دورية حول تقلبات المدخرات المصرفية، مع التركيز على جذب المدخرات المستقرة من خلال تحسين جودة الخدمات المصرفية والسياسات السعرية وغير السعرية، مما يرفع مستوى الأداء المالي (مزيكه وآخرون، 2021، ص660).

تسهم المدخرات المصرفية في تعزيز ربحية المصارف عبر توفير مصدر منخفض التكلفة للتمويل مقارنة بإصدار السندات، مما يزيد هامش الربح. كما أن تنوع قاعدة المدخرات المصرفية يقلل من المخاطر المرتبطة بالتقلبات الاقتصادية، ويمنح المصارف مرونة أكبر في تخصيص الموارد لمشاريع ذات عوائد مرتفعة، مما يعزز مكانتها التنافسية (طعيس، 2019). ومع ذلك، تتطلب الإدارة الفعالة

للمدخرات المصرفية توازنًا بين السيولة والربحية. فالمدخرات الجارية توفر سيولة عالية للمصارف لتلبية احتياجات العملاء اليومية، لكنها قد تزيد من مخاطر السحب الجماعي. في المقابل، تساهم المدخرات المصرفية لأجل في خلق استقرار مالي أكبر، مما يساعد المصارف على التخطيط المالي والاستثمار في مشاريع طويلة الأجل دون التأثير على السيولة (المعاينة، 2018).

تؤثر تركيبة المدخرات المصرفية على استراتيجيات إدارة السيولة، حيث تتطلب الإدارة الفعالة تحليلًا دقيقًا لسلوك المودعين والتوقعات الاقتصادية. وتتطلب إدارة مخاطر السيولة وضع سياسات واضحة تتضمن مراقبة التدفقات النقدية، تنوع مصادر التمويل، والاعتماد على مدخرات مصرفية مستقرة. توفر المدخرات المصرفية الكبيرة والمستقرة فرصة للمصارف للاستثمار في مشاريع طويلة الأجل، مثل البنية التحتية والابتكارات التكنولوجية، مما يعزز العوائد المالية وكفاية رأس المال، ويزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين (الحسيني، 2010، ص2). علاوة على ذلك، تُعد نسب السيولة، مثل نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع المدخرات المصرفية، مؤشرًا رئيسيًا لتقييم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية القصيرة الأجل دون خسائر (عبد ربه، 2006، ص228).

4. الدراسة التطبيقية

1.4 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على تحليل البيانات المالية لبنك الخرطوم خلال الفترة من 2018 إلى 2022، وذلك بهدف قياس العلاقة بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح، بالإضافة إلى دراسة تأثير المدخرات المصرفية على نسبة الاستثمار في الأوراق المالية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع. تم استخدام منهجية تحليلية كمية تعتمد على البيانات التاريخية للبنك، بما في ذلك الودائع، الأرباح، ونسب النمو، لإجراء اختبارات الفرضيات وتفسير العلاقات بين المتغيرات.

2.4 أساليب التحليل:

تحليل الاتجاهات المالية: تم تحليل تطور الودائع وصافي الأرباح ونسب الاستثمار والتمويل عبر السنوات باستخدام الجداول الإحصائية ومعدلات النمو لقياس الأداء المالي للبنك. النماذج الإحصائية: تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مثل معدلات نمو المدخرات المصرفية) والمتغيرات التابعة (مثل معدل نمو صافي الأرباح ونسب الاستثمار والتمويل).

مؤشرات التحليل: تضمنت الدراسة مؤشرات مثل معامل الانحدار (β)، معامل التحديد (R^2)، ومستوى المعنوية الإحصائية (p-value)، لتقييم قوة العلاقة بين المتغيرات.

أسلوب اختبار الفرضيات:

تم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي يوضح مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع. تم قياس قوة العلاقة ودلالاتها الإحصائية من خلال قيمة معامل التحديد (R^2) ومستوى المعنوية (p -value). تم تحديد فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

توجد علاقة إيجابية بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022).

اختبار الفرضية الأولى: تم تحليل العلاقة باستخدام معامل الانحدار (β) لتحديد مدى تأثير معدلات نمو المدخرات على نمو صافي الأرباح. كما تم تقييم دلالة العلاقة من خلال قيمة (p -value) ومستوى الثقة الإحصائية.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة إيجابية بين المدخرات المصرفية ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية لبنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022).

اختبار الفرضية الثانية: تم استخدام الانحدار الخطي لتحليل تأثير المدخرات المصرفية على نسبة الاستثمار. تم قياس قوة العلاقة باستخدام معامل التحديد (R^2) وتحديد دلالتها الإحصائية بناءً على (p -value).

الفرضية الثالثة:

توجد علاقة عكسية بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022).

اختبار الفرضية الثالثة: تم قياس العلاقة بين إجمالي المدخرات ونسبة التمويل باستخدام معامل الانحدار (β)، مع تقييم دلالة العلاقة بناءً على قيمة (p -value) ومستوى الثقة الإحصائية.

3.4 تحليل واختبار فرضيات الدراسة

تحليل واختبار الفرضية الأولى: توجد علاقة إيجابية بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022).

جدول (1) الأداء المالي وتطور الودائع وصافي الأرباح (2018-2022) لبنك الخرطوم

السنة	الودائع	معدل النمو في الودائع (%)	صافي الربح	معدل النمو في الأرباح (%)
2018	587,527		1,529,087	

0.0	1,529,087	-26.2	433,299	2019
-22.6	1,183,126	+60.0	693,211	2020
+2920.5	34,565,374	+1000.0	7,593,959	2021
+39.9	48,337,339	+116.4	16,428,432	2022

المصدر: اعداد الباحثة ، من بيانات التقارير المالية لبنك الخرطوم ، 2022-2018

تلاحظ الباحثة من الجدول(1) سجل البنك ودائع بقيمة 587,527، بينما شهدت الودائع انخفاضاً كبيراً في 2019 بنسبة -26.2%، مما يعكس تحديات في جذب المدخرات. ومع ذلك، بدأ البنك في التعافي بشكل ملحوظ في 2020، حيث ارتفعت الودائع بنسبة 60% لتصل إلى 693,211، رغم تراجع صافي الأرباح بنسبة -22.6% إلى 1,183,126، مما يشير إلى ضغوط مالية محتملة. شهدت السنوات اللاحقة تحسناً كبيراً في الأداء؛ حيث ارتفعت الودائع بشكل استثنائي بنسبة 1000% في 2021، لتصل إلى 7,593,959، مع قفزة هائلة في صافي الأرباح التي بلغت 34,565,374، محققة معدل نمو مذهل بلغ 2920.5%. هذا النمو يعكس استراتيجية فعالة لجذب الودائع وزيادة الكفاءة التشغيلية. في عام 2022، استمر الاتجاه الإيجابي، حيث زادت الودائع بنسبة 116.4% لتصل إلى 16,428,432 وصافي الأرباح بنسبة 39.9% إلى 48,337,339. ترى الباحثة تعكس هذه الأرقام قدرة بنك الخرطوم على التعافي والنمو بعد فترة من التحديات، مما يشير إلى تحسين ملحوظ في استراتيجياته المالية وإدارة المخاطر.

جدول(2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط: للفرضية الأولى

المؤشر	القيمة
معامل الانحدار (β)	3.0258
الثابت (const)	-135.62
معامل التحديد (R^2)	0.987
معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$)	0.98
قيمة t الإحصائية للثابت	-1.094
قيمة t الإحصائية للمتغير المستقل	12.311
مستوى المعنوية (p-value) للثابت	0.388

0.007	مستوى المعنوية (p-value) للمتغير المستقل
151.6	قيمة F الإحصائية
0.00653	مستوى المعنوية (F < Prob)

تلاحظ الباحثة من الجدول (2) تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الأولى يظهر وجود علاقة قوية بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح في بنك الخرطوم خلال الفترة من 2018 إلى 2022. معامل الانحدار (β) البالغ 3.0258 يشير إلى أن كل زيادة في معدل نمو المدخرات المصرفية تؤدي إلى زيادة كبيرة في معدل نمو صافي الأرباح، مما يعكس تأثيرًا إيجابيًا واضحًا. كما أن معامل التحديد R^2 الذي بلغ 0.987 يدل على أن حوالي 98.7% من التغيرات في صافي الأرباح يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في المدخرات المصرفية، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين. مستوى المعنوية (p-value) للمتغير المستقل هو 0.007، مما يعني أن العلاقة ذات دلالة إحصائية قوية. بالنظر إلى الفرضية، يمكن القول إنها قد تحققت بشكل واضح. العلاقة بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح في بنك الخرطوم هي علاقة إيجابية وقوية، حيث تشير النتائج إلى أن زيادة المدخرات تؤدي بشكل ملحوظ إلى زيادة الأرباح. قيمة F الإحصائية (151.6) ومستوى المعنوية (0.00653) يعززان من قوة هذه العلاقة، مما يثبت أن هناك تأثيرًا ملحوظًا للمدخرات المصرفية على الأرباح، ويعكس فعالية الاستراتيجيات المالية التي يتبناها البنك.

تحليل واختبار الفرضية الثانية: توجد علاقة إيجابية بين المدخرات المصرفية ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية لبنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022)

جدول (3) تحليل تطور حجم الودائع والاستثمار في الأوراق المالية ونسبة الاستثمار (2018-2022)

السنة	حجم الودائع (جنيه سوداني)	الاستثمار في الأوراق المالية (جنيه سوداني)	نسبة الاستثمار (%)
2018	587,527	3,563,541	606.7
2019	433,299	5,683,663	1,313.2
2020	693,211	11,146,012	1,606.6
2021	7,593,959	24,829,415	326.4
2022	16,428,432	67,948,540	413.5

المصدر: اعداد الباحثة ، من بيانات التقارير المالية لبنك الخرطوم ، 2018-2022م

تلاحظ الباحثة من الجدول(3) تحليل تطور حجم الودائع والاستثمار في الأوراق المالية ونسبة الاستثمار لبنك الخرطوم خلال الفترة من 2018 إلى 2022 يظهر اتجاهات ملحوظة في الأداء المالي. حجم الودائع شهد تقلبات كبيرة؛ حيث انخفض من 587,527 جنيه سوداني في 2018 إلى 433,299 في 2019، مما يعكس تحديات في جذب المدخرات. ومع ذلك، ارتفعت الودائع بشكل ملحوظ بعد ذلك، حيث وصلت إلى 693,211 في 2020، ثم قفزت إلى 7,593,959 في 2021، وأخيراً إلى 16,428,432 في 2022، مما يدل على استراتيجية فعالة لجذب الودائع وزيادة الثقة لدى العملاء. الاستثمار في الأوراق المالية أظهر أيضاً نمواً كبيراً، حيث ارتفع من 3,563,541 جنيه سوداني في 2018 إلى 67,948,540 في 2022. هذا النمو السريع يعكس قدرة البنك على توسيع محفظته الاستثمارية وتعزيز عوائدها. أما نسبة الاستثمار فقد شهدت تقلبات أيضاً؛ حيث كانت مرتفعة بشكل استثنائي في عام 2019 (1,313.2%) واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى 1,606.6% في 2020، لكنها انخفضت بشكل حاد إلى 326.4% في 2021 قبل أن تعود للارتفاع إلى 413.5% في 2022. هذه النسب تشير إلى أن البنك كان قادراً على توجيه جزء كبير من ودائعه نحو الاستثمارات، مما يعكس استراتيجية استثمارية نشطة. ترى الباحثة، تعكس هذه البيانات قدرة بنك الخرطوم على التعافي والنمو مع زيادة ملحوظة في حجم الودائع والاستثمارات، مما يعزز من موقفه المالي ويعكس تحسن الثقة لدى العملاء والمستثمرين.

جدول(4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط: للفرضية الثانية

المؤشر	القيمة
معامل الانحدار (β)	-5.40E-05
الثابت (const)	1132.81
معامل التحديد (R^2)	0.441
معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$)	0.255
قيمة t الإحصائية للثابت	3.96
قيمة t الإحصائية للمتغير المستقل	-1.539
مستوى المعنوية (p-value) للثابت	0.029
مستوى المعنوية (p-value) للمتغير المستقل	0.221
قيمة F الإحصائية	2.368
مستوى المعنوية ($F < Prob$)	0.221

تلاحظ الباحثة من الجدول(4) تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثانية يشير إلى عدم وجود علاقة إيجابية بين المدخرات المصرفية ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية لبنك الخرطوم خلال الفترة من 2018 إلى 2022. معامل الانحدار (β) البالغ -5.4 E-05 يدل على أن هناك تأثيراً سلبياً طفيفاً، حيث يشير إلى أن زيادة المدخرات المصرفية قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في نسبة الاستثمار في الأوراق المالية. معامل التحديد R^2 الذي بلغ 0.441 يعني أن حوالي 44.1% فقط من التغيرات في نسبة الاستثمار يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في المدخرات المصرفية، مما يشير إلى ضعف العلاقة بين المتغيرين. بالإضافة إلى ذلك، مستوى المعنوية (p-value) للمتغير المستقل هو 0.221، مما يدل على أن هذه العلاقة ليست ذات دلالة إحصائية قوية. بالنظر إلى الفرضية، يمكن القول إنها لم تتحقق. العلاقة بين المدخرات المصرفية ونسبة الاستثمار في الأوراق المالية هي علاقة ضعيفة وغير دالة إحصائياً، حيث تشير النتائج إلى أن المدخرات المصرفية لا تؤثر بشكل ملحوظ على نسبة الاستثمار في الأوراق المالية. قيمة F الإحصائية (2.368) ومستوى المعنوية (0.221) يعززان من هذا الاستنتاج، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر على نسبة الاستثمار ولم يتم أخذها بعين الاعتبار في هذا النموذج.

تحليل واختبار الفرضية الثالثة: توجد علاقة عكسية بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في بنك الخرطوم خلال الفترة (2018-2022).

جدول(5) تطور إجمالي الودائع وإجمالي التمويل ونسبة التمويل (2018-2022)

السنة	إجمالي الودائع (جنيه سوداني)	إجمالي التمويل (صافي ذمم البيوع المؤجلة وتمويلات أخرى)	نسبة التمويل (%)
2018	587,527	27,210,197	4,628.5
2019	433,299	23,138,087	5,344.8
2020	693,211	27,947,612	4,029.5
2021	7,593,959	143,147,350	1,884.7
2022	16,428,432	258,624,390	1,576.4

المصدر: اعداد الباحثة ، من بيانات التقارير المالية لبنك الخرطوم ، 2022-2018م

تلاحظ الباحثة من الجدول (5) تحليل تطور إجمالي الودائع وإجمالي التمويل ونسبة التمويل لبنك الخرطوم خلال الفترة من 2018 إلى 2022 يظهر تغيرات ملحوظة في الأداء المالي للبنك. إجمالي الودائع شهد تقلبات كبيرة؛ حيث انخفض من 587,527 جنيه سوداني في 2018 إلى 433,299 في 2019، مما يعكس تحديات في جذب المدخرات. ومع ذلك، ارتفعت الودائع بشكل ملحوظ بعد ذلك، حيث وصلت إلى 693,211 في 2020، ثم قفزت بشكل كبير إلى 7,593,959 في 2021، وأخيراً إلى 16,428,432 في 2022. هذا النمو يعكس نجاح البنك في استعادة الثقة وزيادة قاعدة عملائه. إجمالي التمويل أظهر أيضاً تغيرات ملحوظة؛ حيث كان عند 27,210,197 جنيه سوداني في 2018، ثم انخفض إلى 23,138,087 في 2019. ومع ذلك، ارتفع إجمالي التمويل بشكل كبير إلى 27,947,612 في 2020، وحقق قفزة هائلة إلى 143,147,350 في 2021، وأخيراً إلى 258,624,390 في 2022. هذا النمو يعكس قدرة البنك على زيادة حجم التمويلات المقدمة للعملاء. أما نسبة التمويل فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً؛ حيث كانت مرتفعة جداً عند 4,628.5% في 2018، لكنها انخفضت تدريجياً لتصل إلى 1,576.4% في 2022. هذا الانخفاض قد يشير إلى أن البنك أصبح أكثر حذراً في منح التمويلات مقارنةً بحجم الودائع المتزايد. ترى الباحثة، تعكس هذه البيانات قدرة بنك الخرطوم على التعافي والنمو بعد فترة من التحديات، مما يدل على تحسين استراتيجياته المالية وزيادة كفاءته التشغيلية.

جدول (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط: للفرضية الثالثة

المؤشر	القيمة
معامل الانحدار (β)	-0.0002
الثابت (const)	4591.34
معامل التحديد (R^2)	0.793
معامل التحديد المعدل ($Adj. R^2$)	0.724
قيمة t الإحصائية للثابت	8.992
قيمة t الإحصائية للمتغير المستقل	-3.388
مستوى المعنوية (p-value) للثابت	0.003
مستوى المعنوية (p-value) للمتغير المستقل	0.043
قيمة F الإحصائية	11.48
مستوى المعنوية ($F < Prob$)	0.0428

تلاحظ الباحثة من الجدول (6) تحليل نتائج الانحدار الخطي البسيط للفرضية الثالثة يشير إلى وجود علاقة عكسية بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع في بنك الخرطوم خلال الفترة من 2018 إلى 2022. معامل الانحدار (β) البالغ -0.0002 يدل على أن زيادة إجمالي المدخرات المصرفية ترتبط بانخفاض طفيف في نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع، مما يعكس تأثيراً سلبياً. معامل التحديد R^2 الذي بلغ 0.793 يعني أن حوالي 79.3% من التغيرات في نسبة التمويل يمكن تفسيرها من خلال التغيرات في إجمالي المدخرات، مما يشير إلى قوة العلاقة بين المتغيرين. مستوى المعنوية (p-value) للمتغير المستقل هو 0.043، مما يدل على أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية. بالنظر إلى الفرضية، يمكن القول إنها قد تحققت، حيث تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين إجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع. العلاقة هي علاقة عكسية قوية، حيث تشير الأرقام إلى أن زيادة المدخرات تؤدي إلى انخفاض في نسبة التمويل، مما قد يعكس سياسة مصرفية أكثر تحفظاً أو تفضيلاً للاحتفاظ بالمدخرات بدلاً من استخدامها في التمويل. قيمة الإحصائية F (11.48) ومستوى المعنوية (0.0428) يعززان من هذا الاستنتاج، مما يدل على أن هناك تأثيراً ملحوظاً لإجمالي المدخرات على نسبة التمويل.

5. الخاتمة

سعت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لبنك الخرطوم وفهم استراتيجياته في توظيف المدخرات المصرفية لتحقيق أهدافه المالية. كما تبرز التحديات والفرص المتعلقة بالاستثمارات والتمويل، مما يساهم في تحسين السياسات المالية المستقبلية للبنك. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين معدلات نمو المدخرات المصرفية ومعدل نمو صافي الأرباح. حيث أظهرت النتائج أن زيادة المدخرات المصرفية ترتبط بزيادة صافي الأرباح، مما يشير إلى قدرة البنك على استغلال المدخرات بشكل فعال لتعزيز أرباحه، ويعكس نجاح استراتيجياته المالية. فيما يتعلق بالمدخرات ونسبة الاستثمار، أوضحت الدراسة أن العلاقة كانت ضعيفة وغير ذات دلالة إحصائية. يشير ذلك إلى أن البنك قد لا يكون قد استخدم المدخرات بشكل كافٍ في الاستثمارات، أو أن هناك عوامل أخرى تؤثر على قرارات الاستثمار. أما بالنسبة لإجمالي المدخرات المصرفية ونسبة التمويل إلى إجمالي الودائع، فقد أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بينهما. تبين أن زيادة إجمالي المدخرات كانت مرتبطة بانخفاض في نسبة التمويل، مما قد يشير إلى اعتماد البنك على سياسة مصرفية أكثر تحفظاً، حيث فضل الاحتفاظ بالمدخرات بدلاً من استخدامها في التمويل، وهو ما يعكس استجابة استراتيجية للتغيرات في السوق أو ظروف الاقتصاد

التوصيات:

مواصلة التركيز على استراتيجيات جذب المدخرات المصرفية، مثل تقديم منتجات ادخارية مبتكرة وجذابة وزيادة ثقة العملاء من خلال تحسين جودة الخدمات المصرفية. كما يوصى بتوجيه المدخرات نحو استثمارات وأنشطة تشغيلية ذات عوائد مرتفعة لدعم استمرارية نمو الأرباح.

ينبغي إعادة تقييم استراتيجية البنك في توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الأوراق المالية. و تحسين دراسة السوق وتحديد فرص استثمارية جديدة تساهم بفعالية في زيادة العائد على الاستثمارات. كما يمكن تطوير أدوات استثمارية مبتكرة لجذب المزيد من الموارد المالية وتحقيق استخدام أمثل للمدخرات.

زيادة الاهتمام بموازنة سياسة التمويل والاحتفاظ بالودائع لضمان تحقيق الاستدامة المالية. يمكن للبنك تبني سياسات أكثر توازناً بين تمويل أنشطة العملاء والاحتفاظ بالسيولة لتلبية متطلبات السوق. كما ينبغي استكشاف فرص تمويل جديدة ذات مخاطر أقل، مع الحفاظ على سياسات تحفظية تضمن استقرار البنك.

6. قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

طه ، مصطفى كمال. (2005م) "عمليات البنوك"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص61
عبد الله، عقيل جاسم. (1999م) "النقد والبنوك: منهج نقدي ومصرفي"، الطبعة الأولى، عمان، دار
الحامد للنشر والتوزيع، ، ص245

جمعة ، السعيد فرحات (2002م) ، الأداء المالي للمنظمات الأعمال الرياض: دار المريخ للنشر، ص37.
الخطيب، محمد محمود . (2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركة عمان: دار الحامد
للنشر ، ص84.

الطويل ، محمد علي ، (1997م) ، الإدارة المعاصرة ، المدخل والمشاكل والكفاءة ، القاهرة : دار
الفرجاني ، ص 254

عبد المحسن ، توفيق محمد. (2006) ، الإتجاهات الحديثة في التقييم والتميز في الأداء ، القاهرة :
دار النهضة العربية للنشر ، ص5

مطر ، محمد، (2000) . التحليل المالي والادوات والاساليب العلمية ، عمان : دار وائل للنشر ، ص
411

جمعة، السعيد فرحات. (2000م) الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة، الرياض: دار
المريخ للنشر، ص38.

عبد الله، عقيل جاسم ، (1999)،تقييم المشروعات إطار نظري، عمان: دار مجدلاوي للنشر، ص189.

السيسي ، صلاح الدين حسن، (1997)، الإدارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر بيروت: د. ن ، ص34.

العامري، محمد علي إبراهيم ، (2007)، الإدارة المالية عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، ص115.
طایل، مصطفى كمال السيد ،(2006) ، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية طنطا :مطبعة غياشي، ص9.

نصر حمود مزنان فهد ،(2009)، أثر السياسات الإقتصادية في أداء المصارف التجارية ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ص66.

إدريسي، طاهر محمد صبيحي ،طاهر محسن منصور الغالي ،(2009)، سلسلة إدارة الأداء الإستراتيجية- أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، عمان: دار وائل للنشر، ص 159
الخطيب محمد محمود ، ،(2010)، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة ، عمان: دار الحامد للنشر، ص56.

ابراهيم ،مدحت واخرون،(1997م)، إدارة البنوك، عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 101.

السيسي، صلاح ،(2000م)، " الموسوعة المصرفية العلمية والعملية (2 جزء) القاهرة: مجموعة النيل العربية ، ص 282

2. المقالات:

بوفاسة، سليمان. فريدة سحارير،(2019م) ،التأمين على الودائع آلية لتحقيق الاستقرار المالي،

الجزائر: جامعة يحي فارس بالمدينة، مجلة الاقتصاد والتنمية المجلد 7، العدد 2، ص 24
راجع نور الهدى إشراق . بوران سمية .حماية الودائع المصرفية في ظل النظام البنكي الجزائري رقم 03-20 المؤرخ في 15 مارس 2020 ، (الجزائر: جامعة تامنغست، مجلة الاجتهاد للدراسات

القانونية والاقتصادية المجلد 12، العدد 3، 2023م)، ص ص 379-393
عبد الرحمن . خليف مدوخ ماجدة . دور نظام ضمان الودائع في إدارة الازمات المصرفية -دراسة حالة مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية،(الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد33، العدد3، 2022م)، ص ص 741-752

بن حمزة خالد . بن دحمان عمر . (2022م)، الودائع الاستثمارية في الصيرفة الإسلامية الجزائرية،الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية المجلد 14، العدد 5، ص 469-498

- عباس سماح عبد الله محمد ،(2021م) الودائع المصرفية وتكييفها دراسة مقارنة، الخرطوم: جامعة النيلين، مجلة كلية الدراسات العليا، المجلد 16، العدد 1، ص 48
- عبد الغني داوان (2006م)، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الإقتصادية ، الجزائر: جامعة ورقلة ،مجلة الباحث ،العدد 24، ص 42.
- منصور طاهر ، حسين شحدة ،(2003)، إستراتيجية التنوع والأداء المالي ، بغداد : جامعة بغداد، مجلة دراسات العلوم الادارية ، المجلد 3 ، العدد 2 ، ص 296
- الخلاصة محمود،(2010م)،العلاقة بين المؤشرات الأداء المحاسبي ومؤشرات الأداء السوقية ،عمان: الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية ، مجلد 28 ، العدد 1 ، ص 93.
- النجار ، فائق جبر(2005)، قياس كفاءة الأداء للمؤسسات المالية المصرفية الإسلامية عمان: مجلة البنوك ، المجلد 25، العدد 1، ص 39.
- محمود عبد السلام عمر ،(1996)، لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 4 ، العدد 1 ، ص 18.
- القطامين ، أحمد ،(1995)، علاقة حجم المؤسسة ،دراسة على عينة من المؤسسات المصرفية ، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية ، المجلد 23، العدد 6، ص 208.
- عبدن ،نبيلة خليل إبراهيم و عامر يوسف محمد العتوم. (2018م) "أثر الودائع الاستثمارية على كفاءة المصارف الإسلامية الأردنية (2010 – 2015م)جلة جرش للبحوث والدراسات، المجلد 19، العدد 1،
- حسين السيد طه؛ المهدي عاشور منصور المخرم المخرم. (2023م)، "أثر العوامل الخارجية على تنمية الودائع المصرفية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية".بورسعيد: جامعة مدينة السادات ، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 15، العدد 4 ، ص 376
- مزيكه فرج أحمد، السماوي سلاف بن عمر، و شلاوح فرج محمد. (2021)، "أثر استقرار الودائع المصرفية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية خلال الفترة من 2001-2018: مصرف التجارة والتنمية أنموذجاً".مجلة الجامعة الأسمرية ، المجلد 34، العدد 2، ص 660.
- عبد ربه، محمد محمود ، (2006م)، " مخاطر الاعتماد علي المعلومات المحاسبية عند تقييم الإستثمارات في سوق الأوراق المالية المصرية " القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد 1 ، ص ص 228-229.

- المعاينة، وسام عبد الحميد، (2018م) " أثر درجة استقرار ودائع العملاء المصرفية على الأداء المصرفي للبنوك التجارية الاردنية للفترة من (2007-2016) " عمان: جامعة الحسين بن طلال، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، ، المجلد 4 ، العدد 1 ، 3. المداخلات: المؤلف(ة)، عنوان المداخلة، عنوان المؤتمر، تاريخ الانعقاد، الجامعة، البلد.
4. الاطروحات:
- طعيس، خالد محمد، (2019) " أثر هيكل الودائع على ربحية البنوك الاسلامية الاردنية خلال الفترة من (2010-2017) ". جامعة ال البيت ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية رسالة ماجستير، الحسيني ، همام عبد الوهاب هادي(2010) " أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي دراسة مقارنة لعينتين من المصارف العراقية والمصارف السعودية ذات القطاع الخاص " ، بغداد: جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، ص 2 ،
5. المراجع باللغة الانجليزية
- Maktouf, Hanadi Sakr Hazem, Sara Digham,(2020)Evaluation of banking performance according to the CAMELS model An applied study of Al-Mansour Investment Bank for the period 2014-2018"., *Journal of Economics and Administrative Sciences*, 26(117), pp. 179–199. [doi:10.33095/jeas.v26i117.1809](https://doi.org/10.33095/jeas.v26i117.1809).
- Rashid Shendel, A., & Mahmoud Ali, A... (2022). The role of opportunity investment and risk-taking in banking performance. *Iraqi Journal For Economic Sciences*.
- Hamdy, N. A., & Kurdi, I. A. (2023). The Impact of the Bank Deposit Protection System on the Indicator of Liquidity: A Comparative Analytical Study Between Iraq and Jordan. *Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences*, 19(63, 1), 542–558. <https://doi.org/10.25130/tjaes.19.63.1.29>